كتاب

المسائل العشر

المسمى

بغية المقاصد في خلاصة المراصد

anet Vakfı
aları Müzesi
anesi
Z3017
Z 541
SEN. M

تأليف

الأستاذ الأعظم والملاذ الأفخم شيخ الشيوخ
السيد محمد بن على السنوسى الخطابى الحسنى الإدريسى
المتوفى سنة ١٢٧٦ بجغبوب ، نفعنا الله به وبعلومه آمين

٢٨/٤/١٩٨٠
انفرد

طبعت على نفقة معهد السيد محمد على السنوسى بإذن
من حفيد المؤلف السيد محمد إدريس المهدى السنوسى

الطبعة الثانية
١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م

حقوق الطبع محفوظة لحفيد المؤلف السيد محمد إدريس المهدى السنوسى

طبع بعناية

مكتبة القاهرة

لصاحبها : على يوسف سليمان

بميدان الأزهر ـ ص . ب ٩٤٦ مصر

شركة الطباعة الفنية المتحدة

١٠ شارع المستعلي بالله ـ الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، قال الإمام العالم العامل ، الأستاذ الكامل العارف بالله حق معرفته خاتمة المحققين ، وقطب دائرة أهل الله أجمعين ، العلامة المحقق ، الفهامة المدقق ، الملحق بالأوائل والأواخر ، الحاوى لعلمى الباطن والظاهر ، إمام الأئمة الأعلام ، الجامع لما تشتت من سنة جده سيد الأنام ، السيد محمد بن على السنوسى الخطابى الحسنى الإدريسى المتوفى بجغبوب سنة ١٢٧٦ .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا (محمد) خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الهادين المهتدين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(أما بعد) فإن من أعظم نعم الله علينا ، وأجل مواهبه المسداة إلينا ماخولنا به من نعم الحلول بالحرمين الشريفين ، وأسبغها بجوار ذينك الروضين الأنفين ، معززاً لها بلقى كرام أخلاء ، وأئمة فضل أجلاء ، فله الحمد على ما أولانا من جزيل فضله ، وله الشكر على مزيد بره وعميم نيله ، وكان خلال ذلك ونحن بالمدينة المنورة ، فى بعض مالنا بها من المجاورة ، وردت علينا أسئلة عديدة ، بمحاورات سديدة ، ومراسلات مجيدة ، من ذوى فضل سرى ، ودين شامخ حرى ، معززة لما فرط منها بأم القرى ، فأرق بها مفاكه رشد سمير السرى ، وكان أحرصهم على ذلك أنجب عصابة وأعز سرب ، من بعض نجباء اليمن وفضلاء الغرب ، ومضمون آكدها طلب مايشفى الغليل ، ويطفىء

غلة أوام العليل ، فى بعض مهمات أمور، عليها أعظم الأعمال تدور ، تراكم فيها القيل والقال ، مع غياهب تمويهات وفظائع أحوال، لاسيما وقائع تمشدقات وشقاشق أنذال ، وتبجحات أدعياء وسخائف أقوال، بالإعتراضات المصادمة للسنة والكتاب ، والمكابرات الحائدة عن وجوه الصواب ، المنبئة عن سماجة جهل مركب وروغان ألد عنيد ، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، لكنها لما كانت مظنة مخرة بأنها التحقيق، وإن كانت عن أدنى دنية منه بمكان سحيق ، وجب إماطة ماعلى محياها من جلابيب الإبهام ، وإزاحة شرك حبائلها من مراصد الأوهام ، لكونها فى شأن تعبدات نسكية ، وأحوال سلوكية ، من نفائس فائق أقرب الصلات ، لاسيما ماكان منها متعلقا ببعض أحوال الصلاة خصوصاً ما كان من نحو رفع اليدين وقبضهما ، والبسملة والتأمين والجهر بهما مما وردت به السنة الصحيحة ، وثبت عن الإمام بالروايات الصريحة ، وعمل بها من أجلة أصحابه ؛ وأماثل أهل مذهبه ، جم غفير ، ومضى على ذلك من معتبرى إتباعهم عدد كثير ، إلى أن أتوا على آتى جميع المسائل العشر ، طالبين إفرادها بالتأليف وطى ما فيها من النشر ، بتحقيقها وبيان أصلها فى المذهب ، ومن إليها من الأئمة المعتبرين ذهب ، بعد بيان جملة مافى الصلاة من الأقوال والأفعال ، وما عليه فى ذلك محققو أئمة الكمال ، بحيث يستقصى جميع مافيها من الإحرام إلى السلام ؛ وبيان ما يتعلق بها من آكد مالها بالمام ثم تتبع أجزائها كلها بالأدلة الصريحة ، الواردة فى الأحاديث الصحيحة ، مما هو مستفيض عند الأئمة ، ومضى عليه سالف قادة الأمة ، بعد ذكر شىء مما يتعلق بالإهتداء بهم وسلوك سبلهم على خلاف مراتبهم، وذكر مايتعلق بمباحث مطلق المذهب ، وإيجاز مالهم فى أحكام التقليد والإجتهاد مما شأنه أن يسهب ، ليعلم سبيل ذلك ، ويقتفى سنن أولئك ، على المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، لما علم من أن شأن بعض المتفقهة المواحل ، الزاعمين الإنتساب

إلى الأئمة بماهم عنه بمراحل ، دأبهم التشنيع والعصبية الوقحاء ، على العامل بالسنة السالك الحنيفية السمحاء ، وإن نبئوا فيما لم يألفوه أنه مذهب الإمام ، حاصوا مكابرين وإن صح نقله ألف إمام ، فكم وعظوا بأقوال الأئمة وأفعالهم الثابتة عنهم بمرويات أتباعهم فما اتعظوا ، وسردت عليهم سيرهم ووصاياهم وماكان عليه أماثل أصحابهم فما استيقظوا ، صخرة أسماعهم عن قبول الحق واتباعه صماء ، ومقاليد ألبابهم فى أكنة العصبية الوصماء ، غفرالله لنا ولهم وسلك بنا وإياهم سواء الطريق، وأبان لنا ولهم سبل الهدى ومعالم التحقيق، آمين.

هذا خلاصة مرامهم وقصارى حصره ، بعد ضم أطرافه وطىء نشره ثم إنى تأملت مضمون ذلك السؤال ، وما اشتمل عليه من فصول لوازم ذلك المقال ، معيدا فيه دقيق النظر ، لأستوضح مباحث ذلك الوطر ، فإذا هو ذو تشعبات ومنازع عديدة ، ومثار أبحاث وفروع مديدة ، فحاولت الجواب عن ذلك بعد تحرير سبره على مامر توصيفه ، وصوغه على النحو الذى طلب ترصيفه ، فما أمكن إلا بحصره فى تراجم حسب تلك المقاصد ، فجاء بحمد الله وضعه لذلك على ثلاثة مراصد ، وافية بالمطلوب ، على وفق المرغوب ، ثم طلب ثانيا اختصاره ، ليطوى بذلك انتشاره ، فاختصر فى نصف حجمه ، جامعا مهمات رسمه ، مع زيادات أنيقة ، وملمات دقيقة ، ثم طلب ثالثا الجمع بينهما ، بما يغنى عن تجشم جمعهما ، على نحو ما سلف ، والنعت الذى وصف ، فرمنا وضعه كذلك ، فما أمكن ذلك إلا بضبطه بتراجم لمناسبات حاكمة ، فاقتضى حصره فى مقدمة وثلاثة مراصد وخاتمة ، رزقنا الله حسنها ، وأنا لنا يمنها ، رائما أن أسميه بعد أن أستوفيه (بغية المقاصد فى خلاصة المراصد) وعلى الله قصد السبيل ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

المقدمة فى بيان جلالة مقادير أئمة السالف ، ومن حذا حذوهم من أفاضل أماثل الخالف ، واعتصامهم بالكتاب والسنة فيما به الإهتداء من أقوالهم وأفعالهم

وأقاريرهم ، وما يجب لهم على من بعدهم من تمام توقيرهم و تعظيمهم . والتماس أحسن وجوه معاذيرهم ، فيما يوهم خلاف السنة فى بادى الرأى من آرائهم وفيها ثلاثة فصول ، هى لما بعدها كالأصول ، غالبها خلاصة مافى رفع الملام ، عن الأئمة الأعلام .

الفصل الأول

وفيه ثلاثة فروع

(الفرع الأول) فى أصل منشأ السؤال ، وما فى معناه من موجبات تفاقم الأحوال ، فاعلم أنه كما قال الشعراوى وغيره أن من أعظم مثيرات الفتن تعاضد العصبية ، وتمالؤ الحمية ، فى كل زمان ، مع ماتؤدى إليه لحصر كل الحق فى مذهبه وما منه ألف ، من التعريض بالطعن بنفيه عن أئمة السلف ، ولابن عبد البر وابن عبد السلام وغيرهما فى ذلك مالامزيد عليه ، وأولى بالتحذير من الوقوع فى مثله والتنبيه عليه ، وملخص شىء مما لهم فى ذلك أن مما عمت به البلوى فى متأخرى هذه الأعصار ، وتعاضلت به الأدواء فى غالب الأقطار مايتجازف به بعض ماينتمى إلى العلم بالتهورات المؤدية إلى الوقوع فى أماثل السلف ، والتعريض بما هم برآء منه كأفاضل الخلف ، فمنها ما كثر به تشنيع ذوى التمسك بالحديث ، على من عداهم لظنهم التفرد بالصواب فى القديم والحديث ، فمتى رأوا قول عالم غير مطابق لما علموه من الحديث أنكروه بدون مابحث عن أصوله وما بنى عليه وهجروه ، كأن الرائى أحاط بجميع فنونه ، أوحفظ أوابد شوارد رواياته ومتونه ، هيهات هيهات ، ماأبعد مافاته منه مما هو آت ، وإنما الواجب فى حقه ما ستعلم مما يتأكد فى حق كل عالم أن يراعيه ويعلم ، ومنها ما كثر به تبجح كثير من بعض المتنسكين ، من دخلاء المتصوفة وغلاة المتورعين ، من الاعجاب بأعمالهم ، والتمدح بأحوالهم ،

وكونهم مخصوصين بينابيع الامداد ومواهب الكرامة ، لا يبالون بمن عداهم ولو كانوا على محض الإستقامة ، فمتى كان لأحدهم شبه حال ، أولقلقة قال ، رأى أنه فرد الوجود الحائز الكمال ، مع ماهو عليه من زخارف بهارج الدعاوى الفاصمة الظهور ، التى من أدناها أنه لم يأت أحد بمثله من زمن النبوة إلى النفخ فى الصور ، مزدرين بأحوال الواقفين مع الحدود الشرعية المحافظين عليها ، بأنهم أهل ظاهر فقط ماذاقوا طعم المعارف ولا شاموا إليها ، ومادروا بأن مقامات الثلاثة التجليات ، تدرك بمكابدة مشاق المجاهدات ، وخوارق العادات ، وأن التجلى الرابع الذى هو أعلاها وعليه مدار الوصول ، لا ينال أدناه إلا بمحض متابعة أفعال وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم هيهات هيهات ، ليس متبع الأثر كمشاهد الذات ، وستعلم بما فى الخاتمة من موازين الرجال ، حضيض أهل النقص وأوج أهل الكمال .

(ومنها) ما كثر به تمارى بعض متغالى أتباع الأئمة فيما فيه الخلاف من مذاهب هذه الأمة ، حتى صار هجير غالبهم أو كلهم نحن على الحق الذى لا مرد له ، وغيرنا حائد عنه وربما حمله هذا ومافى معناه من أقوال ترى عند تحققها متصادمة على مايؤدى أدناه إلى إساءة الظن بغالب سواد الأمة ، وربما حصل ذلك من متحدى المذهب كذوى السؤال و خصومهم فى التفسيق والتبديع والتخريج عن المذهب فيما منشؤه إما اختلاف آراء الأصحاب ، أو ماتفاوتوا فيه اطلاعا أو فى فهم أصل الكتاب ، أو ما للإمام فيه بحسب الأسئلة من المقالات ، أو ماله فى المسألة الواحدة من الروايات ، مما سيأتى تفصيله ، فى مبحث التخريج تفريعه وتأصيله ، وقد يفضى بهم ذلك إلى التقاطع والتدابر ، والتنافر والتهاور ، المؤذن بأن خصم كل ذو فجور ، وقوله منكر من القول وزور ، السارى معناه فى الحقيقة إلى الأئمة المقلدين ، أعلام الهدى وحماة الدين ، الصادق على من اتصف بهذه الخلة أوسلك سبيلها ، شؤم وعيد

إذا لعن آخر هذه الأمة أولها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، فالواجب فى حق الفرق الثلاث ومن فى معناهم أن يعرفوا فضل سلف الأمة وخلفها ، ويقدروا قدرهم بما يجب لهم من التعظيم والتبجيل ، والتماس أحسن المحامل فى الحقير والجليل ، إما بحمل كل على الصواب إن ذهبنا إلى أن الكل مصيب ، أو البعض وللغير أيضا من الأجر أوفر نصيب ، سيما فيما يبدو من أقوالهم مصادما للسنة والآثار ، المتأكد التماس أحسن المخارج وما ينبغى مراعاته من الأعذار ، وقد ألف الناس فى ذلك وجوها عديدة ، ونوعوا أصناف أعذار سديدة ، ليعرف بذلك قدرهم ، فيشكر فضلهم ، ويحسن معهم الأدب ، وتنتفى عن ساحتهم شوائب الريب ، من حيث أنهم آباء لطائف الأرواح ، ومربو نوامى مساعيد الأشباح ، وآكد ما ينبغى أن يراعى فى حقهم من ذلك كما فى رفع الملام ، عن الأئمة الأعلام الموضوع لذلك أنه يجب على المسلمين ، بعد موالاة رسول رب العالمين ، صلى الله عليه وسلم ، وشرف وكرم ، موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن ، خصوصا العلماء الذين هم ورثة الأنبياء ، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم فى ظلمات البر والبحر وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم إذ كل أمة بعد بعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم علماؤها شرارها إلا المسلمين فان علماءهم خيارهم فانهم خلفاء الرسول فى أمته ، والمحيون لما مات من سنته ، بهم قام الكتاب وبه قاموا وبهم نطق القرآن وبه نطقوا ، وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة ، المقبولين عند الأمة ، قبولا عاما يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شىء من سنته دقيق ولا جليل فانهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابد له من عذر فى تركه وجماع الأعذار ثلاثة أصناف : أحدها عدم اعتقاده أن

النبى صلى الله عليه وسلم قاله ، والثانى عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة المخصوصة بذلك القول المخصوص ، الثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ وهذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى عشرة أسباب وإجمالها عدم بلوغ الحديث أو عدم ثبوته أو ضعفه بالأسباب المعروفة فى علوم الحديث أو اشتراط مالا يشترطه غيره أو نسيانه أو عدم معرفة الدلالة منه أو عدم اعتبارها أو معارضتها بما يدل على أنها غير مرادة أو معارضة الحديث بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله بما يصلح كونه معارضا أو بما ليس من جنس المعارض وسيأتى تفصيلها فى الباب الثانى . ثم قال أيضا بعد تفصيل هذه الأسباب مانصه : وهذه الأسباب العشرة ظاهرة فى كثير من الأحاديث يجوز أن تكون للعالم حجة فى ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها فان مدارك العلم واسعة ولم نطلع نحن على جميع مافى بواطن العلماء والعالم قد يبدى حجته وقد لا يبديها وإذا أبداها فقد تبلغنا وقد لا تبلغنا وإذا بلغتنا فقد ندرك مواضع احتجاجه وقد لا ندركها سواء كانت الحجة صوابا فى نفس الأمر أم لا .

(الفرع الثانى) فى أنه لا يتوهم من مطلوبية قبول تلك الأعذار مطلوبية اتباع قول المعذور وترك المشهود له بتلك الأخبار فانا وإن جوزنا هذه الاعتذارات كغيرها فلا يجوز لنا كما عند ابن عبد البر وابن عبد السلام وصاحب الأعلام وغيرهم أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم آخر بخلافه حسن ظن به وتنزيها لساحته عن مصادمة النصوص الشرعية بجواز احتمال أن يكون عنده ما يدفع به هذه الحجة أو عنده من الأدلة ما يجب المصير إليه وإن كان أعلم وفى ضبط تفاريع الفروع أتقن وأحكم . أما أولا فلأن تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأى العالم والدليل الشرعى يمتنع أن يكون